«النفط الكويتي» يرتفع إلى 51,3 دولارا

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي سنتين بزيادة نسبتها 0,3٪ ليبلغ 51,38 دولارا، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، انخفضت أسعار النفط نهاية تداولات الأسبوع بفعل المخاوف من تضرر الطلب على الطاقة بشدة، في حين يتجه الإعصار (إرما) القوي صوب ولاية فلوريدا وجنوب شرق الولايات المتحدة الأميركية مما قد يقلص بشدة الطلب على الطاقة.
وانخفض سعر برميل خام القياس العالمي مزيج برنت 71 سنتا ليصل إلى مستوى 53,78 دولارا، كما انخفض سعر برميل الخام الأميركي 1,61 دولار ليصل عند التسوية إلى مستوى 47,48 دولارا.

التعديلات سبقت فرض ضرائب «القيمة المضافة» و«الانتقائية» لتوقف التوقعات السلبية للتضخم

تراجع مؤشر الأسعار.. بفعل فاعل

محمود صبحي

تدفع المؤشرات الرسمية لقياس الأسعار المستهلكين للأسواق عندما يقرأون تباطؤا في معدل زيادة الأسعار بشكل ملحوظ، حيث ارتفع المعدل الخاص بقياس أسعار المستهلكين (التضخم) سنويا في يوليو ويونيو الماضيين 1,3٪ تقريبا مقارنة بزيادات سنوية وصلت إلى 2,7٪ في مايو الماضي، ولكن السؤال هل تباطأت بالفعل وتيرة زيادة الأسعار؟ والإجابة أن واقع الأسواق لا يعكس ذلك التراجع في معدل نمو أسعار السلع والخدمات وإنما التعديل الذي تم على طريقة حساب المؤشر وزيادة الوزن النسبي للسكن في الحساب هو السبب الرئيسي وراء ذلك التراجع.

تزامن تعديل المؤشر الرسمي لقياس معدل نمو الأسعار مع اقتراب تطبيق مجموعة من الضرائب والرسوم وخاصة ضريبتي «القيمة المضافة» و«الضريبة الانتقائية» وهو ما سيرفع أسعار بعض السلع والخدمات ليقفز بالتضخم لأعلى من 3 ـ 4٪ بالحساب القديم ولكن التعديل الذي تم تطبيقه في يونيو الماضي سيمنع تلك القفزة.

وتمتد آثار التعديل إلى التأثير السلبي على توقعات المؤسسات المالية الدولية والمستثمرين الأجانب، حيث تبني تلك المؤسسات توقعاتها لمؤشر التضخم كأحد اهم البيانات الاقتصادية التي تحدد القرار الاستثماري والتي توقعت ارتفاعا لمعدلات تفوق 4٪ للتضخم العام المقبل وهو ما قد يكون بعيدا جدا بعد اطلاق المؤشر الجديد.

توقعات المؤسسات المالية زيادة الأسعار 4,5٪ سنوياً.. في مهب الريح

التعديل يخفض التضخم لـ 1,3٪ في يونيو ويوليو مقارنة بـ 2,7٪ في مايو

ارتفاع نسبة تأثير خدمات السكن والتعليم وانخفاض الأغذية والملابس

رفع نسبة السكن تزامن مع تباطؤ ملحوظ في نشاط القطاع العقاري

سنة أساس وأوزان جديدان

كانت الادارة المركزية للاحصاء قد أطلقت مؤشرا جديدا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك منذ أيام بدءا من شهر يونيو الماضي، حيث تم التغيير على محورين رئيسين:

● تغيير سنة الأساس لتصبح 2013 بدلا من 2007 وبالتالي المستويات التاريخية للمؤشر الجديد لقياس التضخم تبدأ من يناير 2014.

● تغيير الأوزان النسبية لسلة الخدمات والسلع التي يتم على أساس التغير في أسعارها قياس معدلات التضخم وتحديد مستوى ارتفاع الأسعار شهريا وسنويا.

كشفت إحصائيات الإدارة المركزية للإحصاء عن ارتفاع التضخم في الكويت خلال شهر يوليو الماضي بنحو 1,26٪ بالمقارنة مع شهر يوليو 2016. وأظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء انخفاض الرقم القياسي العام بنسبة 0,09٪ خلال يوليو الماضي على أساس شهري.

وذكرت الادارة المركزية للاحصاء انه تم تحديد سلم الأوزان الترجيحية للمواد حسب الأهمية النسبية للسلع المستخلصة من نتائج مسح الدخل والإنفاق الأسري لسنة 2013. وتلخص هذه الأرقام أسعار نحو 1400 سلعة وخدمة تمت متابعتها من قرابة 470 مصدرا. وقد تم مراجعة وتدقيق وتبويب هذه البيانات من قبل مراقبين ومشرفين ميدانيين ومكتبيين وإجراء المقارنات في الزمان والمكان. كما تم تصنيف سلع الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب التصنيف الدولي COICOP وذلك التزاما بالمعايير الدولية.

وبتغيير أوزان المكونات التي تشكل سلة السلع والتي تخضع للدراسة على أساس شهري. شهد مكون خدمات المسكن التغير الأكبر، حيث ارتفع وزنه بواقع أربع نقاط مئوية ليصل إلى 33٪. كما ارتفع أيضا وزن مكون التعليم، بينما انخفض في المقابل وزن كل من مكون الأغذية والمشروبات ومكون الملابس والأحذية بالإضافة إلى مكونات أخرى.

نسف التوقعات السلبية

كان الكثير من التقارير الصادرة عن مراكز الأبحاث والمؤسسات الاقتصادية الدولية قد أبدى توقعات بقفزة متوقعة في مؤشر التضخم بالكويت خلال العام 2018 نتيجة التطبيق المنتظر لضريبة القيمة المضافة والمتفق البدء في تطبيقها خليجيا يناير المقبل بالإضافة الى الضرائب الانتقائية التي سيتم تطبيقها على السلع الكمالية والتي تم الإعلان عن تفاصيل مشروع قانون صادر عن وزارة المالية تتراوح فيها زيادة أسعار بعض السلع بين 50 و100٪.

قالت مؤسسة ICAEW في سياق تقريرها الذي أعدته بالتعاون مع شريكتها اوكسفورد ايكونوميكس ان معدلات التضخم في الكويت بلغت 3,2٪ و3٪ في عامي 2016 و2017 على التوالي مقابل 2,6٪ و1,4٪ لمعدل التضخم في دول مجلس التعاون.

وفي المقابل، توقعت الشركة ان تبلغ معدلات التضخم في الكويت 4,5٪، في عام 2018 وان تبقى بواقع 3,7٪ في عامي 2019 و2020، مقابل معدلات التضخم في دول مجلس التعاون والتي قدرت بان تبلغ 4,97٪ في 2018، فيما توقعت ان تسجل انخفاضا ملموسا في عامي 2019 و2020 لتصل الى 3,37٪.

ضرائب جديدة

وتضمنت مسودة وزارة المالية لمشروع قانون ضريبة السلع الانتقائية والذي نشرته «الأنباء» من قبل فرض ضريبة تصل إلى 100٪ على سلع التبغ ومشروبات الطاقة وتصل الى 50٪ على المشروبات الغازية، ويتضمن المشروع فرض غرامة تصل بحد أقصى إلى 4 آلاف دينار على من لا يلتزم بتطبيق الضريبة ومكافأة لمن يرشد على غير الملتزمين. يأتي ذلك بالتزامن مع إقرار مجلس الشورى السعودي قانون ضريبة السلع الانتقائية أمس تمهيدا لرفعها لمجلس الوزراء السعودي لبدء التطبيق.

ويأتي طرح وزارة المالية للقانون في إطار الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي يشمل فرض ضرائب إضافية على السلع المضرة والكمالية وتحدد اللائحة التنفيذية جميع التفاصيل المرتبطة باستيراد تلك السلع ونقلها وتوقيت التطبيق والإجراءات المرتبطة.

وتوقع تقرير اقتصادي صادر عن بنك الكويت الوطني ان يشهد التضخم ضغوطات نحو الارتفاع ولكن بصورة محدودة خلال الأشهر المقبلة، مرجحا ان ذلك إثر رفع تعرفة الخدمات التي دخلت حيز التنفيذ فيما يخص الإيجارات التجارية والتي من المزمع أن تطبق في سبتمبر على الشقق السكنية.

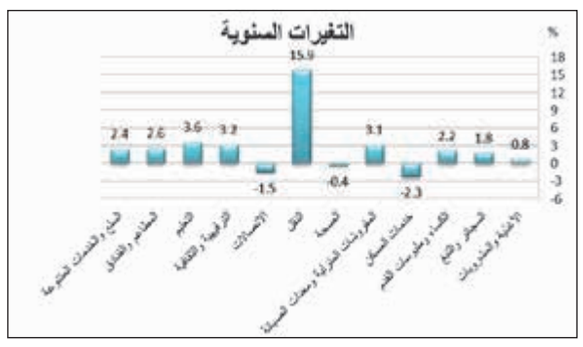

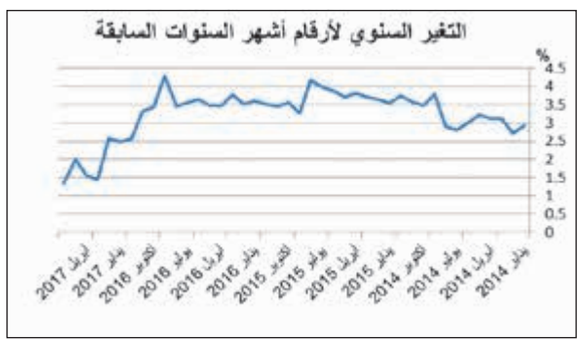

محصلة بيعية لتعاملاتهم ببورصتي الكويت وأبوظبي منذ بداية العام

تراجع ثقة الكويتيين بالاستثمارات المالية.. عكس الخليجيين

محمود فاروق

يبدو أن الكويتيين تراجعت ثقتهم في الاستثمار المالي بشكل واضح مقارنة بنظرائهم الخليجيين حيث تنخفض استثماراتهم في الاسواق المالية الرئيسية التي كانوا يستثمرون بها من قبل محليا وخليجيا مقارنة بباقي الجنسيات من الخليجيين والاجانب على السواء.

حيث اظهرت الاحصائيات تحقيقهم صافي بيع بقيمة 93 مليون درهم في بورصة أبوظبي (ما يعادل 26 مليون دولار) منذ بداية العام حيث باع الكويتيون من المؤسسات والافراد أسهما بقيمة 703,5 ملايين درهم مقابل مشتريات بلغت قيمتها 610,8 ملايين درهم باجمالي تعاملات بلغت قيمتها 1,31 مليار درهم لتمثل 1,93٪ من اجمالي التعاملات منذ بداية العام. وتأتي احصائيات تعاملات الخليجيون بنفس السوق لتعكس اختلاف مزاج وتوقعات الكويتيين للاستثمارات المالية عن نظرائهم الخليجيين حيث حقق السعوديون صافي شراء بتعاملاتهم منذ بداية العام بسوق ابوظبي بقيمة 215,6 مليون درهم والبحرينيون بقيمة 164 مليون درهم والعمانيون بقيمة 90 مليون درهم وتمثل تعاملات الخليجيين 7,4٪ من اجمالي تداولات بورصة الخليج خلال العام الحالي باجمالي قيمة تعاملات 5,04 مليارات درهم.

وخلال شهر اغسطس الماضي والذي من الطبيعي ان يشهد تباطؤا في التعاملات نتيجة فترة الصيف والاجازات السنوية لم يتوقف الكويتيون عن البيع بسوق ابوظبي حيث باعوا ما قيمته 44 مليون درهم مقابل 6,8 ملايين درهم مشتريات فقط ومثلت تعاملاتهم 1٪ من اجمالي التداولات بالبورصة الاماراتية خلال الشهر الماضي.

ولم يقتصر خفض الكويتيين استثماراتهم المالية مقارنة بزيادة باقي الخليجيين لها على الاستثمار في البورصات الخليجية فقط وانما امتد الامر الى البورصة الكويتية ايضا فمنذ بداية العام بلغ صافي تعاملات الكويتيين بيع بقيمة 86,6 مليون دينار، حيث باعت المحافظ والمؤسسات والأفراد وخالفت الصناديق الاتجاه بصافي شراء بقيمة 49,8 مليون دينار. واتجه الخليجيون الى الشراء في أغسطس للشهر الثاني على التوالي، حيث سجلت المؤسسات ومحافظ العملاء والصناديق صافي شراء فيما سجل الأفراد بيعا بقيمة 392 ألف دينار فقط.

وخلال 8 أشهر بلغت محصلة تعاملات الخليجيين شراء بقيمة 31,1 مليون دينار شمل كل فئات المتعاملين الخليجيين. ولكن شهر اغسطس خالف الاتجاه حيث يتفاءل الكويتيون بامكانية ترقي البورصة الكويتية لمؤشر فوتسي والمتوقع ان يجذب مزيدا من الاستثمارات وتدفق سيولة جديدة الى السوق خلال الربع الاخير من العام اذا تمت الترقية نهاية سبتمبر الجاري حسب توقعات مراكز الابحاث وهو ما دفع مشتريات الكويتيين الافراد للارتفاع خلال الشهر الماضي بالبورصة الكويتية حيث ارتفعت تعاملات الأفراد الكويتيين بالبورصة خلال شهر أغسطس بعد ارتفاعها بنحو كبير في يوليو وصل الى أكثر من الضعف، ليسجل الأفراد الكويتيون مشتريات في أغسطس بقيمة 211 مليون دينار مقابل 195,8 مليون دينار للبيع لتبلغ محصلة تعاملات الأفراد شراء بقيمة 15,6 مليون دينار مستحوذين على قرابة 41,7٪ من تعاملات الشراء خلال الشهر.

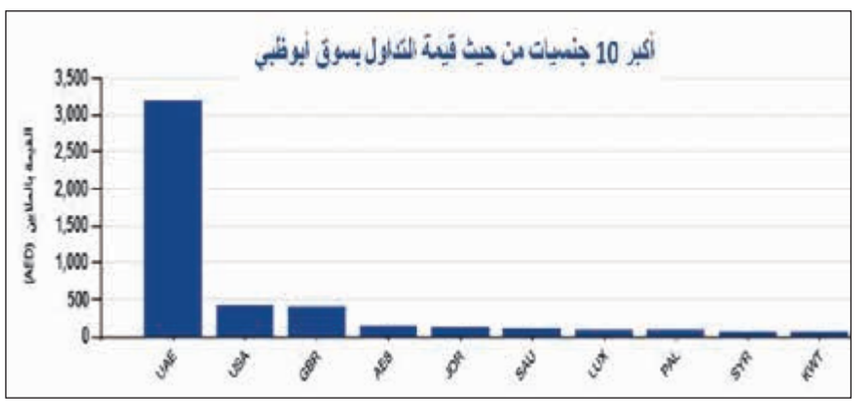

صافي استثمار كويتي بيعي بـ 26 مليون دولار منذ بداية العام ببورصة أبوظبي

الخليجيون يزيدون مراكزهم المالية ببورصتي أبوظبي والكويت في 2017

طلبت تأهيل مقاولين عالميين لمشروعات ضخمة

«نفط الكويت» تفتح باب المليارات

أحمد مغربي

«نفط الكويت» تطلب تأهيل شركات عالمية كبرى لتنفيذ مشاريع مستقبلية ضخمة

كشف مصدر نفطي مسؤول لـ «الأنباء» عن أن شركة نفط الكويت أعلنت عن رغبتها في تأهيل مقاولين متخصصين لمشروعات الشركة الكبرى، وذلك لأعمال تطوير وتنفيذ عدد من مشاريع الشركة خلال السنوات المقبلة، وفق فئات تخصيصية لمشاريع ملياية ضخمة.

وقال المصدر إن الشركة طلبت في التأهيل الأول ضمن الفئة التخصيصية 14A لتنفيذ مشاريع كبرى تتراوح قيمتها بين مليار دولار وملياري دولار، بالإضافة إلى تأهيل شركات اخرى ضمن الفئة التخصيصية 14B لتنفيذ مشاريع تتراوح قيمتها بين 600 مليون دولار ومليار دولار.

وذكر المصدر ان الشركة طلبت توافر مجموعة من الشروط في عملية التأهيل للمقاولين العالميين، أولها تنفيذ مشروعين على الأقل بالقيمة المحددة في كل فئة وذلك في مشاريع النفط والغاز والبتروكيماويات وتنفيذ مراكز تجميع النفط الخام ومحطات تعزيز الغاز، على أن يكون أحد مشروعات الشركة خارج بلد المنشأ.

وذكر انه يجب في الشركات المؤهلة ألا تتجاوز النسبة القصوى لأشغال البناء المتعاقد عليها من الباطن لكل مشروع من المشاريع المنفذة 90٪ من قيمة البناء (إن وجدت)، وأن تكون قيمة أوامر الشراء الصادرة للمشاريع المحددة أكثر من 40٪ من قيمة العقد للمشروع.

وقال ان الشركة حددت مديري المشاريع لدى المقاولين بخبرات تصل الى 15 عاما وبعدد لا يقل عن 20 مديرا وبخبرة 15 عاما لمهندس المشروع وبحد أدنى 50 مهندسا، بالاضافة الى 100 مهندس متخصص بخبرة لا تقل عن 15 عاما واخصائيي مشتريات بخبرة لا تقل عن 15 عاما.

وحول الشروط التي طلبتها «نفط الكويت» في التأهيل قال المصدر إن الشركة طلبت الشروط التالية:

1 ـ صورة عن عقد التأسيس وجميع تعديلاته.
2 ـ صور عن شهادة التصنيف (كتاب التصنيف + بطاقة إثبات مقاول).
3 ـ صورة عن السجل التجاري + الرخصة التجارية.
4 ـ الهيكل التنظيمي للشركة شاملا الكوادر الفنية والإدارية العاملة بشكل دائم بالشركة.
5 ـ ميزانية معتمدة للسنوات الثلاث السابقة مع كتب للبنوك (على الأقل 2 بنك) تبين وضع المقاول المالي.
6 ـ شهادة تقييم أو شهادة تسلم ابتدائي أو نهائي من الجهة صاحبة العمل لأكبر خمسة أعمال تم الانتهاء منها خلال السنوات العشر السابقة.
7 ـ صورة عن سجل ملكية المعدات للمقاول (من دون سيارات)
8 ـ صورة عن جميع عقود الأعمال تحت الإنجاز والجاري العمل بها.
9 ـ عنوان الشركة الدائم.

وطلبت الشركة من الشركات الراغبة في التأهيل تقديم طلباتها إلى الشركة بالإضافة إلى رسم غير قابل للاسترداد بقيمة 100 دينار أو 350 دولارا.

تأهيل شركات لتنفيذ مشاريع تتراوح قيمتها بين مليار ومليارى دولار